



مَعْرَظُ الْقَاهِرَةِ الدَّوْلِي لِلْكِتَابِ

اليوبيل الذهبي

1969-2019

23 يناير - 5 فبراير 2019

مركز مصر للمؤتمرات والمعارض الدولية
القاهرة الجديدة



ضيف الشرف



منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

ندوة ”مواجهة إقصاء المرأة والطفلة في المنطقة العربية“

القاهرة، 27 يناير 2019 م



ندوة منظمة المرأة العربية حول

مواجهة إقصاء المرأة والطفلة في المنطقة العربية

ضمن الفعاليات الثقافية لمعرض القاهرة الدولي للكتاب

الدورة الـ 50 (اليوبيل الذهبي)

ضيف الشرف

جامعة الدول العربية



المحدثون

سعادة الأستاذة الدكتورة/ علا أبو زيد

أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة
رئيسة الندوة



سعادة الدكتورة/ لانا مامكغ

عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
المملكة الأردنية الهاشمية



سعادة الأستاذة/ إقبال دوغان

رئيسة المجلس النسائي اللبناني





لا تزال المرأة في المنطقة العربية تواجه الكثير من التحديات والصعوبات التي تعترض مشاركتها الكاملة في المجال العام وتقيد دورها المنشود في التنمية، وتلقي التحديات الراهنة من قبيل النزاعات المسلحة وتيارات الارهاب بمزيد من الظلال الداكنة على دور المرأة المكبل في الأساس بمزيج من ثقافة مجتمعية مناهضة وناكرة لإسهام المرأة، وبنظم تشريعية تحتاج للاكتمال بأدوات تنفيذية، وسياسات غير مراعية لمتطلبات فروق النوع الاجتماعي.

هذا وتوجه منظمة المرأة العربية اهتماما كبيرا لقضايا إدماج النساء والفتيات في المجال العام وفي مسيرة التنمية في المنطقة العربية، في هذا الإطار تستهدف بشكل خاص النساء اللواتي يعانين من التهميش بكل أشكاله لا سيما اللواتي يعشن في الأرياف والمناطق النائية والنساء والفتيات في جزر الفقر في العواصم والمدن الكبرى وضحايا النزاعات المسلحة من اللاجئين والنازحات وأطفالهن. ويضم برنامج عمل المنظمة أنشطة تستهدف دعم هؤلاء النساء وإخراجهن من وضع الفقر والهشاشة إلى دائرة الفعالية والتمكين. كما تتبنى برنامجاً متطوراً لتمكين المرأة في سائر مواقع صنع واتخاذ القرار في المناصب السياسية ودوائر التفاوض بمختلف مستوياتها. كما تتبنى المنظمة برنامجاً موسعاً لمناهضة العنف ضد المرأة بجميع صوره.

وفي إطار اهتمام المنظمة بتلك القضية عقدت ندوة "مواجهة إقصاء المرأة والطفلة في المنطقة العربية" ضمن الفعاليات الثقافية للدورة الـ(50-اليوبيل الذهبي) لمعرض القاهرة الدولي للكتاب لعام 2019، والتي حلت جامعة الدول العربية ضيف شرف لها.

هدفت هذه الندوة إلى أن يكون هناك مساحة لحوار تفاعلي مع قادة الرأي وكبار الكتاب لتوضح أهمية المشاركة الفعالة للمرأة العربية في عملية تنمية مجتمعها بكافة أوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

شارك في الندوة عددٌ من السفراء ومندوبون من سفارات الدول العربية، وإعلاميون وكتاب وشخصيات عامة، ناقشوا أهمية تمكين المرأة ودورها الفعال في عملية التنمية وضرورة إشراكها في مواقع صنع القرار.

وحرص مسئولو تنظيم المعرض على حضور مترجم لذوي الاحتياجات الخاصة الذين شاركوا في الندوة من مرتادي معرض الكتاب.





بلغ معدل بطالة المرأة في الدول العربية نحو (16.7%) خلال عام 2017 بينما بلغ معدل بطالة المرأة على مستوى العالم نحو (6.1%) في نفس العام.⁽¹⁾



حققت المرأة في بعض الدول العربية نسبة مشاركة عالية في المجالس النيابية وصلت إلى (31%).⁽³⁾



بلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بقطاع الزراعة بالدول العربية حوالي (15.8%) في عام 2017.⁽¹⁾



بلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بقطاع الصناعة بالدول العربية حوالي (6.1%) في عام 2017.⁽¹⁾



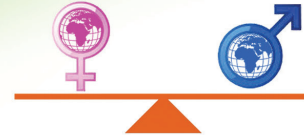
بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة العربية في عام 2017 حوالي (21%)، مقارنة بنسبة مشاركة الذكور في المنطقة البالغة (74%).⁽²⁾



بلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بقطاع الخدمات بالدول العربية حوالي (78.2%) في عام 2017.⁽¹⁾



بلغ متوسط تمثيل النساء في مجالس النواب والمجالس التشريعية الواحدة في المنطقة العربية (18.3%) و(12.6%) في مجلس الشيوخ أو الأعيان في أواخر عام 2017.⁽²⁾



تحقيق المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة من شأنه أن يساهم في زيادة الناتج المحلي العالمي بما يتراوح بين 12-28 تريليون دولار بحلول عام 2025.⁽¹⁾

المصدر:

- (1) محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2018.
- (2) موجز مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2017-2018، الإسكوا، 2018.
- (3) الاتحاد البرلماني الدولي، 2018.

كلمة المدير العام



في كلمتها الافتتاحية أعربت الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان المدير العام لمنظمة المرأة العربية عن عميق التقدير لجمهورية مصر العربية التي كان لها دور كبير في تأسيس منظمة المرأة العربية، كما وجهت التحية لجامعة الدول العربية - ضيف شرف معرض القاهرة الدولي للكتاب لعام 2019م، مؤكدة أن المنظمة هي جزء لا يتجزأ من منظومة العمل العربي المشترك والتي يجب تعزيزها وزيادة فعاليتها لخدمة طموحات الشعوب العربية.

ثم وجهت تحية خاصة للمرأة في العالم العربي خاصة المرأة المهمشة والمرأة ضحية العنف والتمييز بكل أشكاله.

وأكدت سيادتها على التزام المنظمة أن تكون منبراً ومنصة للمرأة في العالم العربي ترفع صوتاً مدوياً دفاعاً عن المرأة والفتاة وتدعو إلى حمايتها وإقرار حقوقها، وتكشف معاناتها في ظل ظروف عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة والإرهاب، كما تكشف وتشجع في الوقت نفسه الجهود الحكومية الحثيثة لدعم المرأة والإرتقاء بها في المنطقة العربية.

وأضافت أن منظمة المرأة العربية تُشكل جسراً لتغيير ظروف النساء والفتيات في العالم العربي، وذلك لأنها تجمع ممثلي الحكومات والآليات الوطنية، فتحشد الجهود نحو دعم سياسات عامة صديقة للمرأة والفتاة وتقوم بتعزيز مهارات النساء وقدراتهم وتطوير الذهنيات عبر التأثير في العملية التربوية والإعلام.

كلمة رئيسة الندوة

استهلت الأستاذة الدكتورة علا أبو زيد كلمتها بالتعريف بمنظمة المرأة العربية موضحة أنها منظمة متخصصة تعمل في إطار جامعة الدول العربية، ومهمتها الأساسية تحقيق تمكين المرأة العربية والارتقاء بقدراتها في سائر الميادين وتكريس جهود التنسيق والتعاون بين الدول العربية لتحقيق هذا الهدف.

وأشارت إلى أحد الملامح الرئيسية لقضية المرأة في المنطقة العربية هو المعوقات التي تعترض انخراطها الكامل في المجال العام، مؤكدة أن حضور المرأة في المجال العام أمر ضروري لكي تتمكن من المشاركة الفاعلة في عمليات التنمية الشاملة في المجتمعات العربية، وهذا تحديداً هو الموضوع الذي تُعنى هذه الندوة بمناقشته.

وأضافت أن الندوة لا تهدف فحسب إلى أن تتعرف على مظاهر إقصاء المرأة والطفلة في المنطقة العربية، ولكن أيضاً إلى التعرف على السياسات والتدابير الواجب اتخاذها كي تصبح المرأة العربية حاضرة وفاعلة ومؤثرة في المجال العام. ولذلك تم التركيز في هذه الندوة على محورين هامين هما إقصاء المرأة الاقتصادي وإقصاءها السياسي.

المحور الأول: الإقصاء الاقتصادي وكيفية مواجهته

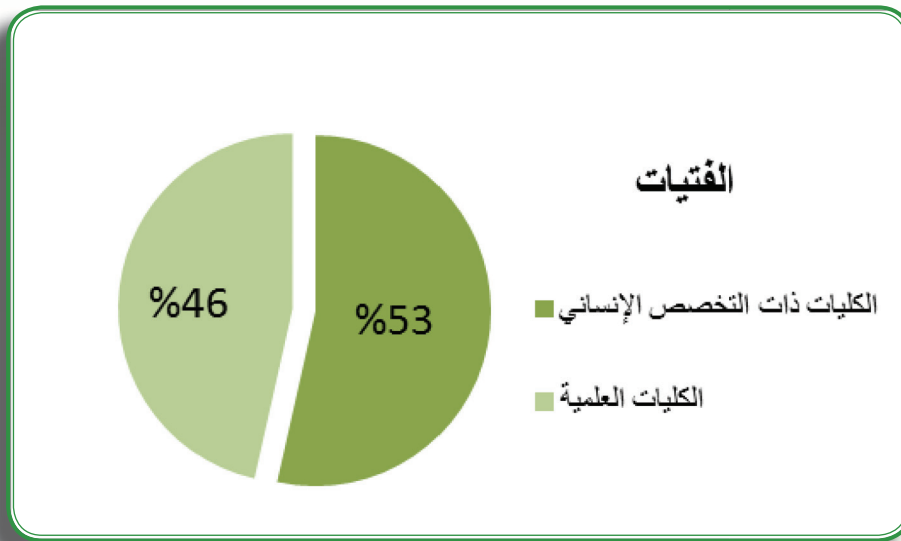
أوضحت **الدكتورة لانا مامكغ** بأن هناك بعض المفارقات تكتنف قضية تمكين النساء في المنطقة العربية: المفارقة الأولى هي أن مصطلح (تمكين المرأة) يوحي بأن الرجل -في المقابل- كامل الأهلية، وأن الرجل هو المُمكّن والمرأة هي الأقل تمكينًا، وأن هناك يد عليا وفضلى تريد أن تُمكّن المرأة. وهذا بخلاف الواقع حيث يحتاج الرجل أيضًا إلى تمكين في معظم الأحيان.

والمفارقة الثانية هي أن موضوع التمكين اقتصر على التمكين الاقتصادي في حين أن التمكين له وجوه كثيرة على الصعيد التعليمي، والثقافي، والفكري وجميعها مرتبطة بالتمكين الاقتصادي. ثم تحدثت الدكتورة لانا مامكغ عن تجربة حدثت بالفعل في الأردن في فترة ما بين الخمسينات والستينات حيث كان أحد المسؤولين بديوان التشريع قد قرر إعطاء المرأة امتيازات عديدة منها مد إجازة الوضع ورفع عدد ساعات الرضاعة، واختصار أوقات عمل المرأة، وإعفاء المرأة من الدوام الليلي في بعض المهن التي تتطلب وجودها مثل التمريض والإسعاف. وعلى هذا احتفى القطاع النسائي في الأردن بهذا المسئول وتحول إلى نجم مناصر لقضايا المرأة، لكن تبين بعد ذلك أنه كان يستهدف إعاقة عمل المرأة، فقد صرح في أحد المرات أنه كان يكثر من إعطاء المرأة امتيازات لتمتنع مؤسسات القطاع الخاص عن استخدام النساء، وأن هدفه الأساسي كان ألا تعمل المرأة.

وأشارت الدكتورة لانا مامكغ إلى ما اعتبرته (فوضى الإنجاب)، معتبرة أن كثرة الإنجاب تعيق عملية التنمية الاقتصادية وأن كثيرًا من الدول العربية مثل الأردن ومصر لم تستطع ضبط عملية الإنجاب

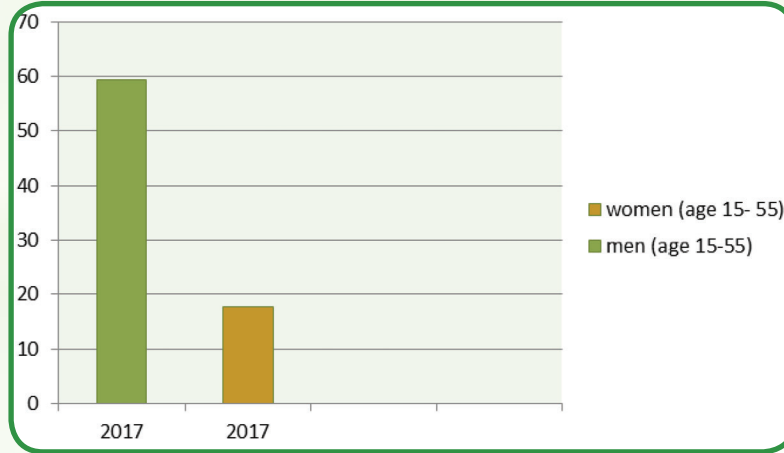
داعية إلى توعية الآباء بأهمية الإنسان وأن إنجاب فرد منتج في المجتمع أهم بكثير من الإنجاب من أجل التكاثر فقط.

والمفارقة الأخيرة التي ذكرتها معاليها تتعلق بالنسب الاحصائية للنساء والفتيات في الأردن، حيث أشارت إلى أن (53%) من الفتيات رغم تفوقهن العلمي يلتحقن بكليات العلوم الإنسانية مقابل (46%) يلتحقن بالكليات العلمية.



في حين بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة عام 2017 في الفئة العمرية ما بين 15- 55 سنة (17.7%) للنساء، فإنها تقل بعد هذا العمر لتصبح (0.17%) مقابل (59.4%) للذكور.

وهذا معناه أنه عندما تدخل المرأة في مرحلة الأربعينات تقل نسبة مشاركتها الاقتصادية لأن كثيراً من المؤسسات الخاصة والبنوك لا تستخدم المرأة المتزوجة والأم. وتتراوح الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء ما بين 50-60 دولار.



وفي نهاية حديثها عرضت **الدكتورة لانا مامكغ** بعض التدابير الإيجابية التي اتخذتها الأردن لتمكين النساء ومنها: إصدار قانون عام 2016 يقر نظام العمل المرن للنساء، وهناك قانون ملزم بوجود حضانات للأطفال في مواقع عمل النساء، وكذلك من ضمن المشاريع الإيجابية التي تقوم الأردن أيضاً بدعمها، مشروع **"أرزاق"** أو ما يسمى بمشروع "كرامة الأردن" والذي تشرف عليه الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية وهو يوفر لكل امرأة -أيًا كانت جنسيتها مصرية، أردنية، ليبية، فلسطينية، يمنية.... الخ تعيش على أرض المملكة الأردنية الهاشمية وراغبة في تنفيذ مشروع صغير لها- كافة السبل الداعمة التي تمكنها من تنفيذ مشروعها بنجاح بداية من تحمل مصاريف انتقالاتها حتى التدريب والتسويق لمشروعها بما يضمن لها استمرارية المشروع والاستفادة المادية منه.

المحور الثاني: «الإقصاء السياسي وسياسات تعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية»

تحدثت **الأستاذة إقبال دوغان** عن المشاركة السياسية للمرأة من خلال مجموعة من الوثائق الدولية أولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعتبر أول وثيقة عالمية تعترف وتطالب بالمساواة بين الجنسين، وأشارت إلي أن مساهمة النساء بشكل جدي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية في إعادة البناء جاءت نتيجة الحاجة إلى الأيدي العاملة النسائية، وذلك نظراً لوفاة العديد من الرجال في هاتين الحربين ونتيجة اتجاه المجتمعات إلى تعليم الفتيات سواء بالدول المتقدمة أو النامية.

ثم تطرقت الأستاذة إقبال دوغان إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979، والتي صدق عليها العديد من دول العالم، ثم مؤتمر بيكين سنة 1995 والذي كان من أهم مقرراته «إلزام الدول الأعضاء باعتماد كوتا نسائية في كل مواقع القرار بمعدل لا يقل عن (30%) في جميع هذه المراكز».

ثم أشارت إلى التقدم الحاصل في 126 دولة من الدول التي اتبعت الكوتا في العالم وأن بين سنة 1995 وسنة 2015، أي خلال عشرين سنة تضاعفت نسبة النساء في البرلمان في العالم من (11%) عام 1995 إلى (22%) عام 2015، وقد بلغ عدد رئيسات مجالس النواب في العالم 48 سيدة أي بنسبة (17.2%) من 273 رئاسة نواب العالم^(١).

وأن أوائل الدول التي حصلت على أكبر عدد من النساء في المجالس التشريعية هي ⁽²⁾:

أفريقيا	63.8%	رواندا
أمريكا اللاتينية	53.1%	بوليفيا
أوروبا	50%	أندورا
أمريكا اللاتينية	48%	كوبا

ثم تناولت الأستاذة إقبال دوغان الوضع الراهن لحضور المرأة في الحياة السياسية في المنطقة العربية فأوضحت أنه على الرغم من التفاوت بين دولة وأخرى في هذا الموضوع، إلا أن النمو لا يزال بطيئاً وليس بالسرعة الكافية. وأن غالبية الدول العربية صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ماعدا السودان والصومال.

وأكدت على ضرورة الاطلاع على أهم الملاحظات التي أوردتها لجنة المرأة تعليقاً على مجمل تقارير البلاد العربية الموقعة على الاتفاقية لديها وذلك لمعرفة وضع البلاد العربية بالنسبة للسيداو، كما طالبت من الدول ضرورة التعريف بالاتفاقية ونشرها على نطاق واسع حتى يعرف كل المواطنين والمواطنات حقوقهم التي تضمنتها الاتفاقية، وضرورة محاربة ووضع نهاية للصور النمطية للنساء التي تقلل من شأنهن وتعزل قضايا المساواة بين الجنسين، وأكدت على أهمية تعريف التمييز في الدساتير والقوانين الوطنية وزيادة مشاركة النساء في السياسة.

وأشارت إلى أن نسبة النساء في برلمانات الدول العربية تتفاوت بين دولة وأخرى ولكنها لا تزال متأخرة عن باقي البلاد، ولا سيما الأفريقية وأمريكا اللاتينية. وأبرزت أن تونس والجزائر اعتمدتا مؤخراً المناصفة ككوتا نسائية، وأن أعلى نسبة للمشاركة البرلمانية للمرأة العربية سجلتها الجزائر حيث بلغت نسبة النساء في البرلمان الجزائري (32%) وتأتي بعدها تونس (31%) والسودان (30%) والعراق (27%).

وعددت أسباب تأخر البلاد العربية عن باقي البلدان في هذا الميدان، فذكرت الثقافة التقليدية المناهضة للمرأة في المجتمعات العربية وحاجة عدد من قوانين الانتخاب إلى التطوير لكي تستوعب مشاركة أكبر للمرأة فضلاً عن عدم حضور المرأة بشكل متوازن في الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في السلطة التنفيذية في الدول العربية، أشارت السيدة إقبال دوغان إلى أن نسبة مشاركة المرأة في الدول العربية في الوزارات تبلغ (16%) (وذلك تبعاً لمصادر المنتدى الاقتصادي العربي). وأن نسبة النساء الوزارات في البلاد العربية لا تزال محدودة ولا زلن يشغلن في الأغلب وزارات تقليدية وأن عدد منهن يشغلن وزارات دولة بدون حقائب وزارية.

ثم تناولت وضع المرأة اللبنانية في المجال السياسي، فأوضحت أنه على الرغم من نضال النساء اللبنانيات من أجل نيل الحقوق السياسية، وأن لبنان أول دولة عربية حصلت فيها النساء علي حق الانتخاب والترشح عام 1953، حيث ترشحت الكثير من الرائدات (إميليا فارس ابراهيم - منيرة الصلح - ليندا مطرو وغيرهن...) فلم تستطع أي واحدة منهن الوصول إلى قبة المجلس النيابي. وعلى الرغم من وصول المرأة اللبنانية إلى أعلى مراتب العلم والثقافة والمواقع الإدارية والاجتماعية إلا أنها لم تستطع الوصول إلى المواقع السياسية، مدللة على ذلك بالانتخابات الأخيرة، فقد ترشحت للانتخابات النيابية أكثر من 110 امرأة لم يصل منهن إلا ستة نساء فقط من أصل 128 هن الآن عضوات في المجلس النيابي، وأرجعت ذلك إلى طبيعة النظام السياسي اللبناني الذي تؤثر فيه الطائفية والمذهبية، وعزوف الأحزاب عن ترشيح النساء وارتفاع تكلفة المعارك الانتخابية.

وعن التدابير التي يجب أن تتخذها الحكومات والمؤسسات غير الحكومية في الدول العربية من أجل زيادة نسب مشاركة المرأة العربية سياسيًا أكدت ضرورة:-

- الالتزام بأهداف التنمية المستدامة 2030، ولا سيما الهدف الخامس منها الذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

- مراجعة العادات والتقاليد البالية التي تشكل ثقافة مناهضة للمرأة.

- الالتزام بكونها تضمن وصول النساء إلى المجالس التشريعية التي تسن القوانين وتحاسب السلطة التنفيذية.

- الاهتمام بالتمكين الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل للمرأة، وتأمين مؤسسات حكومية أو غير حكومية أو جامعية لإرشاد الفتيات إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

- التعاون والتنسيق مع القطاعات المدنية والدولية المانحة لتأمين برامج التوعية والتدريب على ممارسة الحقوق ووضع الاستراتيجيات الفاعلة للمستقبل.

وفي ختام كلمتها أوصت أن تكون منظمة المرأة العربية هيئة مركزية للعمل العربي النسائي بوجه عام.



مقتطفات من مداخلات الحضور

سعادة السفيرة/ هيفاء أبو غزالة

نائب أمين عام الجامعة العربية
رئيس القطاع الاجتماعي بالامانة
العامه لجامعة الدول العربية

نحن نؤيد ونحترم الرائدات اللاتي حملن راية الدفاع عن
حقوق المرأة ولكن دورنا الآن هو توعية الشابات بأن هذه
الحرية مسئولية علينا وليس لنا حتى لا نُقصي أنفسنا
بأنفسنا.



الكاتبة الكبيرة/ فاطمة ناعوت

أعتبر أن عدو المرأة الرئيسي هو العقلية
الذكورية التي تسكن في عقل المرأة ذاته.



سعادة الأستاذة الدكتورة/ سامية عبد الجبار

**عضو المجلس التنفيذي بالمنظمة عن
الجمهورية الليبية سابقاً**

أنا لا اتفق مع مصطلح التمكين والأصح هو مصطلح **التمتين** بمعنى أن تتحول المرأة إلى طاقة وقوة متينة جداً في مختلف المجالات حتى تستطيع أن تمارس حياتها سواء على جميع الصُّعد السياسية ، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية والإعلامية.

الأستاذة الكاتبة/ ماجدة النويشي

**مقرر فرع المجلس القومي للمرأة
بمحافظة الإسماعيلية**

نريد تمكين النساء بمشروعات قوية تتواءم مع تميزها وتفوقها الدراسي. ومن الضروري تعزيز التمويل الداعم للنساء، ولا بد ألا تقل نسبة تمثيل النساء في المجالس المنتخبة عن (35%) كوضع مؤقت في سبيل وصولنا للمساواة.



الكاتبة الصحفية/ ريهام حداد

يهمني هنا الطفلة في تنشئتها منذ
البداية على أنها انسان قوي ومشارك
بغض النظر عن إنها أنثى او ذكر.



الأستاذة الدكتورة/ سمية رشيد جابر مستشار بمندوبية العراق

لدينا بالجمهورية العراقية قانون منذ عام 1959
أعطى للمرأة حقها في الخلع .
أنا مع أبي وأخي وزوجي العراقي نحمل جميعاً هموم
الوطن.

الأستاذة / حنين بشوشة

مستشار إعلامي بمندوبية ليبيا

تعبير (الإقصاء) قد يزيد من مخاوف النساء بل يجعلهن يتراجعن إلى الوراء، وأنا مع إظهار الإيجابيات والفرص التي حصلت عليها المرأة مع النظر للتحديات والعقبات على إنها فرص في المرات القادمة.



سعادة الأستاذة/ منى منير عضوة بمجلس النواب المصري

لابد من مراجعة وضع المرأة في التعليم والعمل على مراجعة المناهج التعليمية في الدول العربية من حيث ما تتضمنه من مفاهيم خاطئة تجاه المرأة والطفلة تعمل على إقصائها.





15 شارع محمد حافظ، متصرع من شارع الثورة، المهندسين
الجيزة، القاهرة ، جمهورية مصر العربية
تليفون: 00202-37484823/24
فاكس: 00202-37484821
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org